

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٧٢**

الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

1816339 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للمشاركة في هذه الجلسة.

ينضم إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الأحداث الجارية في غزة وحولها.

أخشى أن يكون اليومان الماضيان قد شهدا أخطر تصعيد منذ نزاع عام ٢٠١٤ بين حماس وإسرائيل، وقد أظهرا لنا جميعا مدى اقترابنا من حافة الحرب كل يوم. فقد أطلقت فيما بين ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو، وفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، ٢١٦ مقذوفة وصاروخ وقذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل، سقطت ٧٧ منها تقريبا في المناطق الواقعة في إشكول وشعار هانيغيف وسدوت نيغف.

وعلى الرغم من أن منظومة القبة الحديدية قد اعترضت معظم القذائف، فإن إحداها أصابت ساحة روضة أطفال في كيبوتز بالقرب من الحدود مع غزة، وألحقت قذيفة واحدة أخرى على الأقل ضررا بمنزل. ولحسن الحظ، لم تقع أي خسائر في الأرواح أو إصابات. وردا على الهجمات وقذائف الهاون، شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارات على ٦٥ هدفا لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة، ودمرت نفقا يبلغ طوله كيلومترين بالقرب من معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم). ولم يتم الإبلاغ عن خسائر في الأرواح أو إصابات خطيرة في غزة بسبب الغارات.

وفي ٢٩ أيار/مايو، أعلنت كتائب القسام التابعة لحماس وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي مسؤوليتهما المشتركة عن الصواريخ وقذائف الهاون التي أُطلقت على إسرائيل. وألقى البيان المشترك اللوم على إسرائيل في استهداف مقاتليهما ومواقعهما العسكرية خلال فترة الـ ٤٨ ساعة السابقة، وحذر من محاولات فرض معادلات جديدة على الوضع الراهن، كما حذر الفصيلان من أنهما سيردان على ”القصف بالقصف والدم بالدم“. وفي الوقت نفسه، توعد رئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل سترد بكل قوة على الهجمات الصاروخية، حيث عاشت التجمعات السكنية الإسرائيلية في محيط غزة في خوف على مدار أكثر من ٢٤ ساعة من أنه ليس أمامها بضع ثوان لالتماس ملجأ من الصواريخ القادمة.

إن هذه الهجمات أمر غير مقبول على الإطلاق. فإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين لا يمكن تبريره تحت أي

ظرف من الظروف. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلي في الإدانة القاطعة للاستهداف العشوائي للمدنيين وللتصعيد الخطير في غزة. ويأتي هذا التصعيد الخطير بعد سلسلة من التحذيرات التي وجهتها الأمم المتحدة في سياق التطورات الأخيرة على أرض الواقع. ولا يمكن فصله عن سياق الاحتجاجات المستمرة منذ شهرين عند سياج غزة، حيث قُتل نحو ١١٠ فلسطينيين وأصيب عدد كبير بجروح. وطوال هذه الفترة، وضع مقاتلون أجهزة متفجرة يدوية الصنع في محيط السياج وحاولوا، وأحيانا بنجاح، اختراقه بهدف الإضرار بالبنية التحتية العسكرية وشنّ هجمات على الإسرائيليين.

وتم تصوير عدة أحداث من هذا القبيل، ولا سيما خلال الأيام التالية ليوم ١٤ أيار/مايو، ونُشرت على وسائط التواصل الاجتماعي، مما دفع إسرائيل إلى الرد بضرب أهداف داخل غزة. وفي ٢٧ أيار/مايو، وردا على عثور جيش الدفاع الإسرائيلي على جهاز متفجر يدوي الصنع بمحاذاة السياج، استهدف الجيش موقع مراقبة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ما أسفر عن مقتل ثلاثة عناصر من المجموعة. وأصدرت حركة الجهاد الإسلامي بيانا متوعدة بالرد على ما وصفته بالتصعيد الخطير. وفي وقت لاحق، في ٢٨ أيار/مايو، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي عن إطلاق قذيفة من دبابة على موقع مراقبة آخر، ما أسفر عن مقتل أحد أعضاء الجناح العسكري لحماس. وجاء القصف بعد تعرض قوات إسرائيلية لإطلاق نار من جانب مقاتلي حماس، كما ذكرت التقارير، فيما كانت هذه القوات تلقي القبض على اثنين من الفلسطينيين عبرا السياج إلى إسرائيل. وفي ليلة ٢٨ أيار/مايو، أُطلقت نيران مدافع رشاشة من غزة أيضا على مدينة سديروت الإسرائيلية، مما تسبب في إلحاق أضرار بالعديد من المباني وبإحدى المركبات. وفي اليوم التالي، تصاعدت الحالة.

ومنذ الساعات الأولى من صباح اليوم، هدأت الحالة، ومنذ الساعة الخامسة صباحا لم تُطلق قذائف من غزة ولم تشن القوات الإسرائيلية أي ضربات على مواقع داخل قطاع غزة. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي تبذلها مصر لكفالة أن يسود الهدوء، وأكرر دعوتي لجميع الأطراف إلى احترام جميع التفاهمات والحيلولة دون تكرار أي حادثة تهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

ولا بد من الحفاظ على هذه الفترة من الهدوء بأي ثمن. فلا أحد في غزة يمكنه تحمل حرب أخرى. وليس لأحد الحق في العبث بحياة مليوني شخص عاشوا في جحيم خلال العقد الماضي. ولا ينبغي لأحد أن يعيش في خوف من الهجمات الصاروخية العشوائية. وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية القيام بدورها في التهدئة والتراجع عن حافة الهاوية، لصالح شعوبهم ومستقبل أطفالهم. وإذ تستمر المظاهرات والاحتجاجات في غزة في شهر حزيران/يونيه، يساورني القلق من أننا قد نشهد المزيد من العنف ومخاطر إضافية للتصعيد.

وعلى الرغم من التصعيد الخطير، لم يلحق بالهياكل الأساسية المدنية في غزة أي أضرار كبيرة من جراء النيران الانتقامية الإسرائيلية أمس. وعلاوة على ذلك، فإن نقاط العبور لا تزال مفتوحة أمام الأشخاص والسلع، وتعمل بصورة عادية. وواصل معبر رفح إلى مصر عمله لليوم التاسع عشر على التوالي، ويعمل كل من معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) ومعبر إريز إلى إسرائيل مع تأخير طفيف. ومع ذلك، تسببت نيران أُطلقت من غزة في إلحاق أضرار بمنشآت الكهرباء على الجانب الإسرائيلي، ما أسفر عن انخفاض نسبته أكثر من ٣٠ في المائة في إمدادات الكهرباء الوحيدة المتجهة إلى غزة، وسيستغرق إصلاحها بضعة أيام على الأقل.

وكما ذكرت في الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في الآونة الأخيرة، تواصل قطاعات الكهرباء والمياه والنظم الصحية في غزة التعرض لضغط غير مسبوق (انظر S/PV.8265). فخطوط الكهرباء القادمة من مصر لا تعمل في الواقع منذ شباط/

فبراير، ولم تعمل محطة الطاقة في غزة منذ نيسان/أبريل. ومجمل الإمدادات إلى غزة لا يكفي سوى لتوفير ثلاث ساعات من الكهرباء باستمرار.

وأخيرا، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس في الأسبوع الماضي، شجعتني كثيرا رغبة أعضاء المجلس في النظر في أفكار لتغيير الواقع في غزة. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن عدم اتخاذ إجراءات فورا من خلال تنفيذ مجموعة من التدخلات المتواضعة نسبيا القابلة للتحقيق لن يعمل إلا على تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة خطر المواجهة كثيرا. ولا تزال الأهداف التي حددتها في الأسبوع الماضي صالحة مثلما كانت دائما: منع نشوب حرب ذات تداعيات إقليمية محتملة وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان ودعم جهود المصالحة التي تبذلها مصر. وهذا يعني أننا بحاجة إلى التعجيل بتنفيذ المشاريع التي صدرت موافقة عليها بالفعل وتنشيط الجهود الرامية إلى تمكين الحكومة من النهوض بمسؤولياتها. ومن المهم جدا أيضا الحفاظ على تفاهمات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤ على أرض الواقع ووقف بناء القدرة التسليحية.

وستمضي الأمم المتحدة المضي قدما فورا في تعزيز وجودنا وقدرتنا من أجل تيسير تنفيذ المشاريع في غزة وتحسين التنسيق مع إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية كي يتم التغلب على العقبات السياسية والإدارية واللوجستية. ومن المهم أن تتفق جميع الأطراف على التخفيف من القيود على التنقل وإمكانية الوصول، وضمان عدم انقطاع إمدادات المياه والكهرباء عن السكان وتحسينها.

وهذه الخطة هي السبيل المستدام الوحيد لكفالة عدم الانزلاق إلى نزاع مدمر آخر، وكي لا نسمح بأن تصبح غزة رهينة لخطط جهة أخرى ومأساة أخرى في خريطة النزاعات الإقليمية المكتظة أصلا في الشرق الأوسط. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبعث برسالة واضحة إلى الفلسطينيين في غزة. إننا ندرك محنتهم ونرى معاناتهم وسنفعل كل ما في وسعنا لنضمن لهم مستقبلا يتجاوز مجرد البقاء، مستقبلا من الحرية والتنمية، مستقبلا يركز على السلام والازدهار يكونون فيه سادة مصيرهم، مستقبلا لجميع الفلسطينيين تحت حكومة ديمقراطية واحدة، حيث يعيشون في دولة فلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى ضمان استمرار الهدوء وإنهاء بناء القدرة التسليحية وتفويت أي فرصة على مَن يريدون تعطيل السلام. ودون هذه الشروط، سيكون من المستحيل المضي قدما في تحقيق أهدافنا السياسية والإنمائية الطويلة الأجل. وقد آن الأوان لتكثيف دعواتنا للإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتخاذ خطوات ملموسة تحقق هدف السلام العادل والمستدام. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات أهدافا سياسية شاملة وتوحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية وشرعية وإنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الأوسع نطاقا على أساس حل الدولتين وفقا للاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتمثل هذه الجولة الأخيرة من الهجمات تحذيرا. إنها تحذير لنا جميعا من أننا نقترب من حافة الحرب في كل يوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لقد دعت الولايات المتحدة إلى عقد هذه الجلسة اليوم للتكلم عن الأنشطة الخطيرة والمدمرة التي تقوم بها منظمة حماس الإرهابية في قطاع غزة. وقد يعتقد المرء أن سائر أعضاء مجلس

الأمن سينضمون إلينا في إدانة منظمات إرهابية مثل حماس. ولا ينبغي أن يكون هناك أي نقاش بشأن هذا الأمر. ولكن، بطبيعة الحال، ولأن هذا الهجوم يتعلق بإسرائيل، فالمعيار مختلف.

وقد أعدت الولايات المتحدة مشروع بيان لمجلس الأمن، كان من شأنه إدانة إطلاق حماس للصواريخ وتعريضها المدنيين للخطر. وكان ينبغي القيام بذلك دون تفكير. وربما يعتقد المرء أنه لا يوجد من يرغب في الوقوف إلى جانب حماس عندما يتعلق الأمر بإدانة إطلاق الصواريخ، غير أنه جرت عرقلة البيان.

دعونا إلى عقد هذه الجلسة في إطار بند جدول الأعمال ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، لكننا منعنا مرة أخرى. ويبدو أن بعض أعضاء المجلس لا يعتقدون أن إطلاق حماس للصواريخ يصنف على أنه إرهاب. لكن الولايات المتحدة تختلف معهم. كلنا يعلم أن بعض الأعمال في غزة والمناطق المحيطة بها تحظى بقدر هائل من الاهتمام، هنا في مجلس الأمن وفي جميع وسائط الإعلام الدولية على السواء. والغريب أن تصرفات أخرى لا تلقى تقريبا الاهتمام الذي تستحقه.

ما حدث أمس يمثل أحد هذه التصرفات التي تدعو إلى الاهتمام والإدانة. فالحقائق واضحة. في ٢٩ أيار/مايو أطلقت حماس ومجموعة مسلحة حليفة لها ما لا يقل عن ٧٠ صاروخا وقذيفة هاون من غزة على إسرائيل. وكان هذا الهجوم بالصواريخ عشوائيا، بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من الدمار والخسائر في صفوف المدنيين. كانت هناك العديد من الإصابات، ولكن الحمد لله، لا توجد حالات وفاة. لكن مجرد أن أحد هذه الصواريخ سقط في ملاعب حضانة للأطفال هو الدليل الذي نحتاجه على نوايا الإرهابيين. الضرر المروع الذي كان يمكن أن يحدث لا يمكن تصوره.

وخلافا لبعض الحالات التي نتعامل معها هنا في مجلس الأمن، حيث تدعي الأطراف المذنبة خطأ في تحديد الهوية أو عدم وجود دليل على المسؤولية، فمن الواضح أن هذه الحالة مختلفة. فحماس تعلن مسؤوليتها صراحة عن ذلك الهجوم. وتعلن ذلك بكل فخر. وأسفها الوحيد هو أن الهجوم لم يسفر عن قتلى. دائما ما يسارع مجلس الأمن لإدانة إسرائيل، بغض النظر عن الوقائع أو الظروف. وأنا مهتمة جدا بمعرفة كيف سيرد زملائي حينما تشن الهجمات مباشرة ضد إسرائيل. إن هذه الهجمات تصعيد واضح للعنف ولا تتخذ أي خطوات على الإطلاق لحماية الإصابات في صفوف المدنيين. في الواقع، فإن كل النتائج المرجوة من الهجمات هي زيادة الخسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد. هناك بعض الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من ذلك.

أولا، إن هذه الهجمة الإرهابية الشنيعة تثبت ما دأبنا على قوله، وهو أن هدف حماس المعلن هو تدمير إسرائيل. هذا هو هدفها عندما تطلق الصواريخ على إسرائيل. هذا هو هدفها عندما تبني أنفاق الإرهاب تحت الأراضي الإسرائيلية. هذا هو هدفها حينما تنظم احتجاجات عنيفة وأعمال شغب عند السياج الحدودي، وتدعو إلى مسيرة العودة. كل هذه الأعمال هي أجزاء لا تنفصم لاستراتيجية واحدة. تلك الاستراتيجية هي إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بإسرائيل وإثارة رد دفاعا عن النفس يؤدي إلى إدانة دولية للإجراءات الإسرائيلية.

ثانيا، إن أعمال حماس تثبت عدم صحة فكرة أن سكان غزة بحاجة إلى حماية دولية. فسكان غزة لا يحتاجون إلى الحماية من مصدر خارجي. سكان غزة يحتاجون إلى الحماية من حماس. إنها الاجراءات التي تتخذها حماس التي تعرض سكان غزة لخطر جسيم. الهجمات العشوائية التي تشنها حماس على إسرائيل حتما ستسفر عن رد. وكما سألت زملائي من قبل، سأسألهم من جديد اليوم: من بيننا يقبل إطلاق ٧٠ صاروخا على بلده؟ إننا جميعا نعرف الإجابة عن هذا السؤال: لا أحد يقبل.

يواجه سكان غزة مشاق إنسانية شديدة. ونريد أن نساعد على تلبية احتياجاتهم. نؤيد عمل المنسق الخاص ملادينوف لاستئناف المبادرات التي يمكن أن تحسن الظروف السائدة في غزة. ولكن هنا مرة أخرى، يجب أن ننظر فيما تتخذه حماس من إجراءات مدمرة. في الأسابيع الأخيرة، تعدى مقاتلو حماس مرارا على معبر كرم أبو سالم – أكبر شريان حياة لدخول السلع الإنسانية الأساسية إلى غزة. وفي الهجمات التي شنت أمس، ألحقت الصواريخ التي أطلقتها حماس أضرارا بثلاثة خطوط للكهرباء مما تسبب في قطع الكهرباء عن عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

تدل هذه الأعمال الوحشية على عدم الاهتمام مطلقا بسكان غزة. وعلى ما يبدو، لا يكفي حماس التحريض على رد عسكري على ما ترتكبه من أعمال إرهابية. فحماس تعمل أيضا على زيادة معاناة السكان في غزة. نلاحظ تقارير اليوم التي تفيد بأن حماس قد أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد. ونأمل في أن يستمر وقف إطلاق النار وألا تشن المزيد من الهجمات الصاروخية. بيد أن مجرد إعلان حماس لوقف إطلاق النار هو تأكيد آخر على مسؤوليتها عن تلك الهجمات في المقام الأول.

عندما ننظر في الحالة في غزة، هذا ما يجب أن يتناوله مجلس الأمن. من المشين أن يخفق مجلس الأمن في إدانة هجمات حماس الصاروخية على المدنيين الإسرائيليين في حين يقر مجلس حقوق الإنسان إيفاد فريق للتحقيق في الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت دفاعا عن النفس. وأحض أعضاء مجلس الأمن على أن يمارسوا على الأقل نفس القدر من التدقيق عندما يتعلق الأمر بإجراءات جماعة حماس الإرهابية مثلما يفعلون تجاه حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس. السماح لحماس بمواصلة الإفلات بأعمالها الإرهابية وتوقع أن تقف إسرائيل دون حراك ويدها مغلولة بينما تتعرض للهجوم هو قمة النفاق. الاستمرار في إدانة إسرائيل دون حتى الإقرار بما يصدر في الواقع عن قادة غزة يجعلني أتساءل عمن يهتم حقا برفاه الشعب الفلسطيني.

إن الشعب الفلسطيني يستحق حياة أفضل. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا اعترفنا بأعمال حماس الإرهابية ورفضناها، وإن شجعنا قيادة فلسطينية تتحلى بمزيد من المسؤولية. يجب أن تشجع جميع الأطراف المسؤولة الطرفين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل رفاه الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية الواقعية.

وإذ أشاطر السفيرة هيلي قلقها، أدين – دون تحفظ وبأقوى العبارات – الهجمات التي شنت أمس بمدافع الهاون والهجمات الصاروخية من غزة على إسرائيل. إن شن الهجمات العشوائية ضد المدنيين غير مقبول ولا مبرر له. إن من يعرضون الأطفال لخطر القتل أو الإصابة أشرار. ولا يمكن تجاهل الهجمات من جانب مجلس الأمن. تؤيد المملكة المتحدة حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس وحقها في الدفاع عن مواطنيها ضد هذه الأعمال الإرهابية.

إن تصاعد الهجمات الصاروخية من غزة تذكرة صارخة بأن خطر تجدد النزاع قائم بشكل كبير، وأعتقد أن المنسق الخاص أشار إلى ذلك بوضوح في الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. تأتي الهجمات الأخيرة عقب مقتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني في الأسابيع الأخيرة من الاحتجاجات، وقد تناول المجلس ذلك في السابق. يعيش المدنيون في خوف وفي يأس. وأي تصعيد آخر للعنف يمكن أن يكون له أثر مدمر على الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام ولا يمكن أن يفضي إلا إلى تجدد المعاناة في المنطقة. وكأعضاء في المجلس، ينبغي لنا العمل على كفالة ألا يتحقق ذلك.

إن الحالة في غزة خطيرة على نحو لا يمكن إنكاره. إنها محزنة ومعقدة. ودورة العنف المستمرة يجب أن تنتهي إذ أنها لا تخدم مصالح أحد. الأعمال التي تقوم بها حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية تمثل تهديدا حقيقيا ومقلقا للأمن الإسرائيلي. وفي نهاية المطاف، فإن القرارات الحالية لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بتبني العنف ونبذ مبادئ المجموعة الرباعية في صميم الحالة في غزة.

يجب أن نستخدم جلسة المجلس اليوم لنطالب حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية بالكف عن جميع أعمال العنف والأعمال الاستفزازية، ووقف جميع الإجراءات التي تعرض حياة المدنيين للخطر. وفي الوقت نفسه، نحن لا نتجاهل الإسهام الكبير للقيود المفروضة على التنقل والعبور في غزة على الحالة الإنسانية الصعبة التي نشهدها.

وتواصل المملكة المتحدة دعمها للعودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة، ونشجع على مواصلة إحراز تقدم بشأن المصالحة. وضع حد لهذا العنف يتطلب مسارا ملموسا لتغيير قطاع غزة، وما قاله المنسق الخاص بشأن الخطة كان مفيدا للغاية.

نؤمن بأن من مسؤولية المجتمع الدولي العمل معا لإيجاد وسيلة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في قطاع غزة. ونرحب بالاقتراحات التي طرحها السيد ملادينوف والتي تتضمن التزامات بالنهوض بالبنية التحتية الحيوية ومشاريع التنمية الاقتصادية، وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق والتنقل ودعم عملية المصالحة التي تقودها مصر.

نحن، في المملكة المتحدة، على استعداد لفعل كل ما في وسعنا لدعم هذه الجهود. فسكان غزة بحاجة ماسة واضطرارية إلى المساعدة. التزمت حكومتي أمس بتوفير صفقة جديدة تزيد قيمتها عن مليوني دولار لدعم المساعدة المنقذة للحياة. وسيدعم ذلك التمويل العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر لإبقاء المستشفيات مفتوحة وعاملة عندما يكون نظام الرعاية الصحية في غزة تحت ضغط شديد.

لن يتحقق السلام في نهاية المطاف إلا من خلال الشروع في مفاوضات جديدة بين الطرفين، وبدعم من المجتمع الدولي. إن كل يوم يمر يحتم على الإسرائيليين والفلسطينيين العودة إلى المفاوضات المباشرة، وعلى جناح السرعة، بوصف ذلك خطوة ذات أولوية نحو حل الوضع في قطاع غزة. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به أن نكون قادرين على تحقيق حل الدولتين، تكون فيه دولة إسرائيل آمنة وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة. إن الذين يسعون إلى تقويض ذلك، بما في ذلك من خلال أعمال عنف لا مبرر لها وتستحق إدانة المجلس عن حق، وكذلك إدانة العالم أجمع.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن ابدأ كلمتي بشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الدقيقة والتزامه اللازم أكثر من أي وقت مضى. سأكون موجزا في كلمتي. لقد أُتيحت لنا فرصة للكلام عدة مرات في الأسابيع القليلة الماضية عن الوضع في غزة، وعن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. وسوف أتطرق إلى ثلاث نقاط، وهي بالتحديد: تصعيد الحالة في الأيام القليلة الماضية في قطاع غزة، والاحتجاجات الجارية في قطاع غزة في الأسابيع الأخيرة، وهي كلها جزء من أزمة هيكلية. وتكلمنا عن مسؤولية مجلس الأمن في مواجهة هذه الحالة.

أولاً، منذ عدة أسابيع وحتى الآن، ما فتئنا ننبه المجلس لخطر تصعيد الحالة في قطاع غزة، حيث لا يمكن قبولها في الأجل الطويل. كما بينت أحداث يوم أمس مرة أخرى، هناك خطر حقيقي من دوامة العنف، التي يمكن فيها أن تفقد الأطراف المعنية السيطرة على زمام الأمور. فبعد ثلاثة نزاعات كبرى في العقد الماضي، أصبحت، للأسف، حالة يمكن التنبؤ بها، وما

زالت الأسباب ذاتها تنتج نفس الآثار المأساوية في قطاع غزة. ففي ٢٩ أيار/مايو وحده، أطلقت من قطاع غزة ٣٠ قذيفة تقريبا إلى الأراضي الإسرائيلية، وهو عدد غير مسبوق منذ النزاع الذي نشب في عام ٢٠١٤. وتستهدف تلك الصواريخ عمدا المدنيين. وهي غير مقبولة. بغض النظر عن الفاعلين، فإن فرنسا تدينهم من دون أي لبس على الإطلاق. أود أن أذكر بالتزام فرنسا الثابت بأمن إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة متوترة جداً، ولذلك ندعو إلى ضبط النفس. إن بيت القصيد هنا السعي إلى تحاشي أي نزاع مميت جديد في قطاع غزة، لأنه مرة أخرى سيدفع المدنيون الثمن.

ثانيا، أود أن أشدد على أن التصعيد المسلح حصل بعد مرور شهرين من عنف وقمع القوات المسلحة الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين في قطاع غزة الذي بلغ ذروته في ١٤ أيار/مايو. ومع وفاة أكثر من ١١٦ شخصا حتى الآن، حيث في ذلك اليوم وحده مات ٦٠ شخصا وجُرح أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك ٤ ٠٠٠ إصابة بالذخيرة الحية، وأرقام الأسابيع القليلة الماضية أكثر مأساوية لأنه كان يمكن تفاديها إلى حد كبير.

لقد قلنا ذلك من قبل بأن هذه النتيجة ترتبط ارتباطاً مباشرا بالاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي، حيث يسرت لذلك قواعد الاشتباك المتساهلة جداً، والتي ندينها. إن إسرائيل دولة ديمقراطية، ويجدر بها احترام الحق في الاحتجاج السلمي. وبوصفها دولة قائمة بالاحتلال، ينبغي عليها أيضا أن تحترم الالتزامات المتعلقة بالحماية الملقاة على عاتقها. وبالمثل، طالبنا هؤلاء المحتجين بأن يُبقوا احتجاجاتهم سلمية، وحذرنا هؤلاء الناس، وأولهم حماس التي تحاول استغلال تلك الاحتجاجات لغايات سياسية أو عسكرية.

توجد أزمة حادة في غزة وبوسعنا جميعنا تلمسها، وتبرز تلك الأزمة ضعف السكان المدنيين في ظل الأزمة الإنسانية والسياسية الهيكلية التي ما انفكت مترسخة طوال عقد من الحصار الإسرائيلي ويفاقمها الطريق المسدود أمام عملية المصالحة. لا يمكن فصل الاحتجاجات التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة عن حالة اليأس التي يشهدها سكان غزة. لن نكون قادرين على معالجة تلك الأزمة من دون استعادة الكرامة لهؤلاء السكان وتجديد الشعور لديهم بالأمل في المستقبل، وأكثر من نصفهم دون سن ١٨ عاماً. في ذلك الصدد، نشيد بالعمل الأساسي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في قطاع غزة. من الجدير بالذكر أن الوكالة إحدى آخر شبكات السلامة لتفادي الانهيار في غزة، حيث أن ثلثي السكان من اللاجئين الفلسطينيين. الأونروا بحاجة إلى زيادة الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي، بالنظر إلى تجميد المساهمة الأمريكية. وإذا ما أخذنا ذلك في الحسبان، فإن مؤتمر المانحين المقرر انعقاده في ٢٥ حزيران/يونيه سيكون في غاية الأهمية. إن إظهار أي نية حسنة سيكون هاما وموضع تقدير. مرة أخرى نحض أصدقائنا الأمريكيين على عدم التخلي عن دورهم التاريخي في دعم الأونروا، وهو دور أصبح عنصرا رئيسيا في الاستقرار الإقليمي أكثر من أي وقت مضى.

أخيراً، إلى جانب التهدئة الفورية اللازمة والاستجابة الإنسانية العاجلة، نحن بحاجة إلى استجابة طويلة الأجل للمسائل الراهنة في قطاع غزة. هذه الاستجابة ضرورية لسكان غزة وللاستقرار الإقليمي، وهما مسألتان تعالجهما الخطة التي يضطلع بها نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص. إن المنسق الخاص يحظى بدعمنا الكامل في تحديد المشاريع ذات الأولوية، وبخاصة المتعلقة بالبنية التحتية. وعلاوة على ذلك، نؤيد مقترحاته بشأن تعزيز إدارة المشاريع داخل الأمم المتحدة في قطاع غزة، والحوار مع إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية. كما سبق أن قلنا، ينبغي أن تشمل تلك المقترحات اتخاذ تدابير فورية لتخفيف القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يتمثل هدفنا في رفع الحصار، مع مراعاة الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم مقترحات السيد ملادينوف بنُهج محددة لاستئناف عملية المصالحة. ومن الناحية السياسية، ينبغي أن نضع نُصب أعيننا استعادة جميع صلاحيات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

ثالثا، سوف اختتم كلمتي بالتشديد، مرة أخرى، على المسؤولية التي تقع على عاتق المجلس، فهو يتحمل الدور الرئيسي للحفاظ على السلام والأمن المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولكن عليه أيضا القيام بدور خاص في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو دور تم تحديد معالمه الرئيسية على مدى عدة عقود من أجل حل النزاع، وعلى الرغم من أن العمل الانفرادي جعلها مؤخرا هشة.

ما فتئت غزة في الأشهر القليلة الماضية على شفى الانهيار، بينما يستبد بها العنف منذ عدة أسابيع. إنها على حافة الدخول في نزاع جديد، ولا يزال المجلس صامتا. أقول للحاضرين مع الاحترام بأن هذا الصمت له تداعيات كبيرة، وأنه يزداد صم الأذان إزاء الحالة، وهذا غير مقبول. إنه غير مقبول للسكان في فلسطين وإسرائيل الذين كانوا أول المتضررين من النزاع. أنه أمر غير مقبول للعالم الذي يراقبنا، ويرى أن السكوت ليس دلالة على العجز بل، الأسوأ من ذلك، إنه سبب لعدم الثقة. وهذا أمر غير مقبول لأن مصداقية المجلس وعملنا الجماعي على المحك.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتنصل من مسؤولياته في هذا الشأن. وما فتئت فرنسا على استعداد للانخراط في مناقشة بناءة بشأن جميع مشاريع النصوص التي قدمت إلى أعضاء المجلس خلال الأشهر القليلة الماضية وحتى اليوم، بدون استثناء. لقد أتيحت لنا فرصة جديدة لكسر حاجز صمتنا بالمشاركة بطريقة مفتوحة، ولكنها ملحة، في المناقشة بشأن مشروع القرار الذي قدمته الكويت. وجري تحسين النص بالفعل بصورة مستفيضة.

ولا يزال عدد من الجوانب يتطلب الإيضاح والتدقيق، ونعتزم مواصلة الاضطلاع بدورنا في التوصل إلى نص قادر على حشد تأييد واسع النطاق في إطار المجلس. وأدعو الجميع إلى الالتزام بالنهج نفسه. ومرة أخرى، فإن المسألة تتعلق بمسؤوليتنا الجماعية.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نشكر نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية القيمة حول الحوادث الأخيرة في قطاع غزة وآخر المستجدات في الأرض المحتلة، ونشيد بمساعيه ونؤكد دعمنا الكامل لجهوده.

كما نشكر وفد الولايات المتحدة على طلبه عقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع في الأراضي المحتلة. وهو وضع يشهد مزيدا من التوتر في ظل استمرار الممارسات القمعية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ونود أن نؤكد هنا على موقفنا المبدئي والثابت في إدانة استهداف المدنيين من قبل أي طرف وفي أي مكان وأي زمان. وتتحمل سلطة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن التصعيد الأخير في الاراضي المحتلة. وما دام هذا الاحتلال يستمر جاثما على الشعب الفلسطيني، فإن من حقه المشروع مقاومة هذا الاحتلال والتصدي له للدفاع عن تطلعاته وأحلامه بالاستقلال وبحياة حرة وكريمة. ونحن هنا ندعم نضاله ونحيي صموده أمام آلة البطش الإسرائيلية.

إن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا يمكن تبريرها. فالاحتلال بحد ذاته انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب إنهاؤه باعتباره جوهر وأساس المشكلة والنزاع في المنطقة.

فمن غير المقبول أن يبقى المجتمع الدوي صامتا ولا يحرك ساكنا أمام الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في الأراضي المحتلة

والمخالفة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. فالاستيطان مستمر رغم إدانته من المجتمع الدولي ومطالبة مجلس الأمن بوقفه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والاعتقالات مستمرة، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل تسير بشكل منتظم ومنهجي رغم الشجب والاستنكار من العالم المتحضر الرافض لهذه الممارسات اللاإنسانية. كما أن التدابير الأحادية غير القانونية وغير الشرعية لتهويد مدينة القدس وتغيير طابعها الديمغرافي وهويتها وقدسيتها الدينية مستمرة، إضافة إلى الاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى في القدس من المستوطنين وقوات الاحتلال من حين إلى آخر لاستفزاز مشاعر المسلحين، وحصار غزة الذي تجاوز عشرة أعوام، وهو حصار خانق لما يقارب مليوني نسمة. ولم تحترم سلطة الاحتلال التزاماتها بموجب القانون الدولي ولم تستجب للمطالبات برفع القيود عن حركة الأشخاص والسلع وفتح المعابر في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في القطاع، مما أدى إلى تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، وأصبح الشعور باليأس هو السائد .

وفي الأسابيع القليلة الماضية استخدمت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الذخيرة الحية وأطلقت النار على متظاهرين مدنيين خرجوا للتعبير بشكل سلمي ولإحياء ذكرى مسيرة العودة الكبرى. واستشهد نتيجة لهذه المجزرة أكثر من ١٢٠ شخص من بينهم أطفال وجرح الآلاف، أُصيب بعضم بعاهات دائمة. وقد تقدمنا بثلاثة بيانات صحفية نعبر فيها عن القلق من سقوط ضحايا ونؤكد على حقهم في التظاهر السلمي، وطالبنا بإجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه المذابح. ولكنها للأسف رفضت جميعا. ومن هذا المنطلق تقدمت دولة الكويت بمشروع قرار لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. فهو من يستحق الحماية وليس سلطة الاحتلال التي تدعي بأنها تدافع عن نفسها وهي تمتلك ترسانة هائلة ومتطورة من الأسلحة والعتاد، وتستخدمها – وبشكل مبالغ فيه ومفرط – ضد شعب أعزل تحت الاحتلال. وقد حرصت دولة الكويت على الشفافية والشمولية في التفاوض على مشروع القرار وتم الأخذ بالعديد من التعديلات التي تم تقديمها. ونأمل عند طرح مشروع القرار للتصويت أن يتم اعتماده من المجلس. وبذلك يتم توجيه رسالة للشعب الفلسطيني مفادها أن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن سينصفه ويقف إلى جانبه في محنته ويشعر بمعاناته وسيعمل ما في وسعه ويضطلع بمسؤولياته لمساعدته على استعادة حقوقه المشروعة، وأن العدالة التي طال انتظارها ستتحقق في النهاية.

ونرحب في هذا السياق بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي اتخذ في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ الخاص بإرسال لجنة تحقيق بشكل عاجل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص إلى قطاع غزة، للتحقيق في كافة الانتهاكات الإسرائيلية.

وفي الختام تدعم دولة الكويت خيار السلام باعتباره الخيار الاستراتيجي الذي أكدت عليه قرار الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة دول عدم الانحياز في العديد من مؤتمراتها. فالسلام الشامل والعادل والدائم الذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية هو الهدف المنشود الذي يجب أن يفضي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ونيل الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

ونشير مع شعور بالأسف إلى أنه بالإضافة إلى الحوادث المأساوية التي وقعت في الأيام الأخيرة في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، كان هناك في ٢٩ أيار/مايو مرة أخرى تصعيد حاد في الأنشطة المسلحة على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة. فقد أطلق مقاتلون النار على المستوطنات في الأرض الإسرائيلية. ورد سلاح الجو الإسرائيلي بشن هجمات صاروخية. ومن المثير للقلق أن الأطراف تلجأ بصورة متزايدة إلى العنف، مما يؤدي باستمرار إلى تعميق عدم الثقة وجعل إمكانية إعادة إطلاق عملية السلام أفقا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. إن المدنيين في إسرائيل وفي فلسطين يصبحون رهائن لهذه الحالة المتطورة.

ونعتقد أن الاعتماد على القوة ورفض الحوار المباشر يمثلان طريقا مسدودا. وذلك لا يتصل بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وحده، بل بأية حالة أزمة أخرى. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وقلنا مرارا وتكرارا إن الاتجاه إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرتبط مباشرة بحالة الجمود في العملية السياسية. وتقع قضية الشرق الأوسط، التي ظلت بدون تسوية لفترة طويلة، في مأزق، فبدلا من معالجة المسائل الأساسية، اضطر مجلس الأمن لمعالجة آثار المأزق غير المرغوب فيها. وذلك النهج ليس مثمرا، وأقل ما يقال، إنه لن يمكننا من التغلب على التدهور الكبير في الحالة، وهو أمر بالتأكيد ليس في مصلحة أي أحد. كما أنه لن يساعدنا في معالجة المشاكل المزمنة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مثل الخطاب الاستفزازي والإجراءات الانفرادية، وحالات اندلاع أعمال العنف والأنشطة الاستيطانية.

وسيكون من الأهمية البالغة بمكان حشد الجهود لاستئناف العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قواعد القانون الدولي المعروفة جيدا المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومبادئ مبادرة السلام العربية، التي ينبغي أن تكون نتائجها تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا يزال موقفنا لم يتغير إزاء المظاهرات في غزة. ونؤكد على الحق أعمال الاحتجاج السلمي وندين بشدة الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين وإطلاق الصواريخ على الأرض الإسرائيلية. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من تدهور الحالة. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المكثفة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية الصعبة في قطاع غزة. إن استمرار اليأس من الحالة يخدم أغراض القوى ذات المصلحة في زيادة نزعة الحالة إلى التطرف. ويشكل الانتشار الواسع لليأس تربة خصبة للتطرف. وفي ذلك الصدد، ننوه بالأعمال الهامة التي تضطلع بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). ونرحب بمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية في عملية السلام في الشرق الأوسط وندعم هذه المشاركة. ونشيد بمصر والأردن على الدور الذي تضطلعان به في الشؤون الفلسطينية.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن اتجاه التطورات في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يؤكد مرة أخرى على أنه ليس لدى المجتمع الدولي الحق في أن يتجاهل فلسطين في حين يعالج المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. ويجب علينا أن نتخذ إجراء. ونرى أن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط هي المنتدى المناسب والضروري، على نحو ما أقرته قرارات مجلس الأمن، لإنهاء الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

إن الصين تتابع بشكل وثيق التوترات الحالية في فلسطين وتشعر بالقلق بوجه خاص حيال خطر التصعيد المحتمل للنزاع في غزة. ونأمل أن تبقى الجهتان الفاعلتان المعنيتان، إسرائيل وفلسطين، هادئتين، وممارستين لضبط النفس، وأن تعملا على تحقيق الأهداف نفسها، ووقف الأعمال العسكرية، واتخاذ تدابير

ملموسة من أجل إحراز التقدم في وقف التصعيد. وواصلت الصين الدعوة إلى تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي عن طريق المفاوضات السلمية. فالصين تعارض جميع أعمال العنف، التي تؤدي إلى تدهور الحالة وتستهدف المدنيين.

وينبغي أن يهدف مجلس الأمن والأطراف المعنية إلى تحقيق السلام والهدوء وأن تسعى جاهدة لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق استقرار الحالة واستئناف الحوار. وقام مبعوث الصين الخاص المعني بمسألة الشرق الأوسط مؤخرا بزيارة إلى فلسطين وإسرائيل واجتمع مع المنسق الخاص ملادينوف. وأجرى الجانبان تبادلا متعمقا للآراء بشأن القضية الفلسطينية، ولا سيما الحالة الراهنة في غزة، وأعربا عن أهمية استمرار إحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتكمن القضية الفلسطينية في صميم الحالة في الشرق الأوسط. فهي مسألة أساسية لتحقيق السلام في المنطقة. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن استئناف محادثات السلام بين فلسطين إسرائيل التي تأخرت لمدة طويلة أمر ملح وضروري إلى حد كبير. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده للتشجيع على استئناف المحادثات والتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في أقرب وقت ممكن. فذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل ولضمان تحقيق الاستقرار والأمن في غزة. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين، وأن يعمل وفقا للإجماع الدولي القائم، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وأن يضطلع بدور بناء في التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

وأود أن أؤكد مجددا على أن الصين ظلت دائما ملتزمة بتعزيز عملية سلام الشرق الأوسط وبدعم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطين ذات سيادة واستقلال كاملين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل الصين متابعة اقتراح الرئيس شي جينبينغ ذي النقاط الأربع من أجل تعزيز التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، والعمل مع جميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي، والاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الهامة. ونرحب كثيرا بالتزامه بمعالجة الحالة المضطربة وبإسهامه في التخفيف من حدة العنف.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الأسف العميق حيال أعمال العنف ومن العدد الكبير من الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتدين السويد إطلاق المقاتلين الفلسطينيين للصواريخ بالأمس بصورة عشوائية من غزة باتجاه إسرائيل. فتلك الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. ونشير إلى سقوط واحدة من القذائف صاروخية على الأقل بالقرب من روضة الأطفال. وكما ذكرنا بوضوح في القاعة، فإنه يجب ألا يكون الأطفال إطلاقا هدفا للعنف، أو أن يعرضوا للخطر أو يشجعوا على المشاركة في أعمال العنف.

ولم يقع هجوم الأمس في فراغ. فمنذ ٣٠ آذار/مارس عرضت على المجلس مرارا وتكرارا أعمال العنف في غزة وحولها. وكما نعلم جميعا، فإن غزة على شفا الانهيار الاجتماعي والاقتصادي. وعلينا التعجيل بمعالجة الأزمة الإنسانية والتخفيف من معاناة سكان غزة. وقبل وقت قصير لا يتجاوز الأسبوع الماضي، رحبنا باقتراحات قدمت لتحقيق تلك الغاية. ونشجع الجهود الرامية إلى المضي قدما بتلك التدابير بإلحاح وتصميم متجددين.

ومن الأهمية بمكان تحديد أولويات المبادرات التي لها آثار إيجابية مباشرة على الحياة اليومية للفلسطينيين في غزة والمنطقة الواسعة. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بدور بالغ الأهمية في تقديم الخدمات الأساسية، مثل خدمات الصحة والتعليم، مما يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب أن تتلقى الوكالة الدعم السياسي والمالي العاجل منا جميعا. وبالأقوال والأفعال، شجعت السويد مرارا وتكرارا على معالجة الأزمة المالية للوكالة وناشدت من أجلها.

ونؤكد أيضا على أهمية منح إمكانية وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية بدون عائق إلى غزة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يسهم دعمنا الإنساني في تعزيز الوحدة فيما بين الفلسطينيين. ولذلك حان الوقت لإنهاء سياسة الإغلاق في غزة. ومع تفهمنا الكامل للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وفلسطين ومصر، فإننا نكرر دعوتنا إلى رفع القيود وضمان حرية الوصول والتنقل بشكل كامل ومستمر. ونرحب بفتح مصر لمعبر رفح خلال شهر رمضان المبارك، وأيضا بجهود مصر الرامية إلى تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين. لقد حصلت تطورات الأمس في فترة حساسة. ومرة أخرى نناشد جميع الأطراف التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لمنع الخسائر في الأرواح، وحماية المدنيين، لا سيما الأطفال، وضمان أن تكون جميع التدابير المتخذة متناسبة واتخاذ خطوات فورية لتهدئة الحالة والخروج من دوامة العنف. ونرحب بكون الهجمات والأعمال الانتقامية انتهت على ما يبدو، على الأقل في الوقت الراهن.

ويتحمل المجلس المسؤولية عن الإسهام في وقف التصعيد في غزة. وكما قال كثير من المتكلمين حول طاولة المجلس اليوم، فإننا نشعر بالأسف لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على البيانات العامة المتعلقة بالحالة. ويجب على المجلس أن يوحد صفوفه لمعالجة الأزمة وللمشاركة بصورة أوسع في الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام والحل القائم على وجود دولتين. ونشكر الوفد الكويتي على تقديمه مشروع القرار، الذي يشمل الدعوة إلى اتخاذ تدابير لتحسين حالة المدنيين في فلسطين، بما في ذلك إنشاء آلية لتحقيق ذلك الغرض. ويحدونا الأمل في المشاركة البناءة للجميع بشأن مشروع القرار.

السيد أليمو (إثيوبيا): أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وما فتئنا نتابع التقارير عن تصاعد أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن الحوادث التي تقع في غزة، ونشعر حيالها بالقلق البالغ. ومضت فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين بعد جلسة مجلس الأمن الطارئة (انظر S/PV.8256) المعقودة عقدت عقب تصاعد أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي خلفت العديد من القتلى والجرحى وسط الفلسطينيين في احتجاج غزة. وفي تلك الجلسة، أعربنا عن مشاعر الأسى العميق والتعاطف إزاء الخسائر في الأرواح.

وفي حين دعونا إسرائيل إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، قلنا أيضا إن حماس وقادة المظاهرات عليهم مسؤولية عن منع جميع أعمال العنف والاستفزاز. وأود أن أكرر ما قاله المنسق الخاص أمس، ومفاده أنه يساوره بالغ القلق إزاء الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين من غزة صوب جنوب إسرائيل. وقال أيضا إن هذه الهجمات غير مقبولة وتقوض الجهود الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحسين الحالة في غزة. ويبرز بيانه، الذي نعتقد أنه سليم تماما، مدى خطورة الهجمات الصاروخية من غزة والعوائق التي تسببها لإحراز تقدم في عملية السلام. يجب أن يتوقف هذا، لأنه ليس في مصلحة أحد، ناهيك عن الفلسطينيين.

في ظل هذه الظروف، يستحيل إنكار حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وهو حق يقترن بمسؤولية كفالة التناسب. نحن في المجلس قلنا مرارا وتكرارا إن أي عمل سلبي يتعارض مع التسوية السلمية للنزاع لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد عملية حل المشكلة. ولذلك من البديهي أن المأساة الحالية ستتكرر مرات عديدة لتصل في نهاية المطاف إلى نقطة اللاعودة إذا لم يتم

النهوض بعلمية السلام وإيجاد حل سلمي للمشاكل الأساسية. ويبدو أننا نمضي في ذلك الاتجاه. إن الحالة جد خطيرة، والأسوأ أن العنف يصبح وشيكا، رغم هدوء الحالة الراهنة. هذا جزء لا يتجزأ من مسوغ الحالة ذاته، وهذا هو السبب في أن الحفاظ على إمكانية إيجاد حل من خلال صيغة الدولتين أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب أيضا تظل تهدئة هذه الحالة الخطيرة بالغة الأهمية، من أجل حماية المدنيين والخروج من دوامة العنف واستئناف العملية السياسية التي تشتد الحاجة إليها.

إننا نقدر الدور الذي تقوم به مصر في محاولة تهدئة الوضع، ونلاحظ أن وقف إطلاق النار يبدو مستمرا اليوم. يمكن لهذا تهدئة الحالة لفترة، لكن الطرفين المعنيين والمجتمع الدولي عليهم مسؤوليات لكي يتم استئناف العملية السياسية. وفي حين أنه يتعين على الطرفين إظهار المرونة للدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بغية التوصل إلى تسوية نهائية بشأن جميع المسائل، ينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، الاضطلاع بمسؤولياته لمساعدة وتشجيع الجانبين على القيام بذلك.

في الختام، أود أن أقول إنه من المهم جدا الإدلاء بالتصريحات السليمة. ولن يكون من الصواب إغفال الأسباب الجذرية لهذه المأساة والحالة التي قد تنطوي مخاطر بالغة. إمكانية حل الدولتين تتقلص يوما بعد يوم، مما يحبط الفلسطينيين، الذين يعيشون، لا سيما في غزة، في ظروف مقلقة للغاية بالفعل. وكما قال السيد ملادينوف مؤخرا، في مرحلة قبل أسابيع كانت غزة على شفا الانهيار الكامل، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج. وقد كرر هذا الرأي اليوم. هذه الحالة تفضي إلى إنشاء جماعات من كل طيف، وهو ما ليس من شأنه أن يشكل خطرا على الشعبين الفلسطيني والإسرائيل فحسب، بل وعلى المنطقة برمتها. وهذا هو السبب في أن استئناف عملية السلام أمر بالغ الأهمية، والسبب في أنه لا يوجد خيار آخر لإنقاذ إمكانية حل الدولتين.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة. كما نتوجه بالشكر إلى السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية المتعمقة.

تلاحظ بيرو مع بالغ القلق وتأسف لعمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون مؤخرا على المراكز الحضرية الإسرائيلية من جانب حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتي سقط أحدها في فناء روضة من رياض الأطفال. نحن ندين أي هجوم على المدنيين في حين نقر بحق إسرائيل في ضمان أمنها ونشر التدابير الدفاعية المشروعة، بما يتماشى مع مبادئ التناسب والحيطة والشرعية.

ونشعر بالجزع أيضا حيال التوقعات القاتمة للحالة في الأجلين القصير والمتوسط وتفاقم الخطاب المؤجج للمشاعر في أعقاب أعمال العنف والإرهاب خلال الأيام القليلة الماضية ومقتل الفلسطينيين الذي حدث في غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود المصرية الرامية إلى تحقيق تهدئة ووقف لإطلاق النار. نحن نعتقد أنه من الضروري توخي جميع الأطراف للحذر وضبط النفس، والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يكفل مستويات ملائمة من المساءلة عن الانتهاكات التي وقعت.

ونرى أنه من المؤسف أن المجلس، في مواجهة تدهور الحالة الذي لا يمكن إنكاره، لم يستطع حتى الآن من تحقيق الحد الأدنى من التوافق اللازم لكي يعرب هذا الجهاز عن موقفه ويحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحاجة الملحة إلى تخفيف الحالة الإنسانية المأساوية في غزة.

ستواصل بيرو العمل بشكل بناء لحماية المدنيين على جانبي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتشجيع استئناف حوار

سياسي من شأنه أن يمكننا من وضع حد لدوامة العنف هذه وإحياء المفاوضات اللازمة من أجل تحقيق حل دولتين لهما حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المنسق الخاص ملادينوف على تقديمه آخر المعلومات بشأن التطورات الأخيرة، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية.

تدين كازاخستان عمليات إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل يوم ٢٩ أيار/مايو، وهو ما يزيد من تقويض آفاق السلام. لقد تابعنا ببالغ القلق التقارير التي تفيد بعمليات إطلاق قذائف خلال الليل من غزة تستهدف مواقع إسرائيلية، بما في ذلك موقع سقوط قذيفة هاون من غزة على روضة من رياض الأطفال في جنوب إسرائيل، بالقرب من الحدود مع غزة.

ونود أن نوضح أن هذه الهجمات يمكن أن تتسبب في إلحاق أضرار دائمة بعملية السلام بعدة طرق مختلفة. ونتفق في الرأي على أن البيئة الحالية التي تتسم بعدم الاستقرار والتقلب تتسبب في تصلب المواقف المتباينة وزيادة حدة الخطاب على الجانبين، وهو ما قد يستغله المتطرفون. وتحض أستانا على الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والإجراءات الاستفزازية من أجل تجنب مواجهة جديدة في المنطقة، الغارقة بالفعل في نزاعات وحشية، تسفر عن معاناة هائلة للمدنيين. يجب علينا منع الحوادث التي تعرض للخطر حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، ونحض كلا الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد بالتزاماتهما بموجب قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين.

على الطرفين والمجتمع الدولي تعزيز الجهود الجماعية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وعلينا أن نكفل ترجمة الكلمات إلى إجراءات ملموسة. كما يشدد بلدي على أهمية الوحدة فيما بين الفلسطينيين، من أجل جمع كل الفصائل معا وتوحدها تحت سلطة فلسطينية شرعية وديمقراطية.

ويعرب وفدي أيضا عن التقدير للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي ومصر لكفالة الوحدة فيما بين الفلسطينيين ونحض جميع الأطراف والحركات السياسية الفلسطينية على الاندماج في هيكل سياسي وطني واحد. ومن الأهمية بمكان أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة.

وتدعو كازاخستان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط – الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – إلى تكثيف جهودها الرامية إلى استئناف المفاوضات، بغية تعيين الحدود المشتركة وتحقيق مبدأ التعايش السلمي بين دولتين على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

ونلاحظ أن الحالة الإنسانية الصعبة في غزة، التي تسهم أيضا في عدم الاستقرار والإحباط، يمكن أن تؤدي إلى استئناف النزاع وزيادة في الأنشطة الإرهابية. ولذلك فإننا نحض السلطات الرسمية لإسرائيل وفلسطين على المساعدة في حل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. في الوقت الحاضر، يعيش سكان غزة الذين يقترب عدهم من مليوني فلسطيني، وأكثر من نصفهم من الأطفال، في ظروف قاسية تتدهور بشكل يومي. إن مستقبل شباب القطاع يتشكل اليوم، ونخشى أنه ليس المستقبل الذي يريد الفلسطينيون أو الإسرائيليون أو أي منا في المجتمع الدولي رؤيته.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة في المجال الاقتصادي، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أخيرا، تؤيد كازاخستان مقترحات نيكولاي ملادينوف، وكما هو الحال دائما، فإنها تؤيد الاستئناف المبكر لعملية التفاوض الفلسطينية – الإسرائيلية، لا سيما بشكل ثنائي، من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وستتيح لنا الانطلاقة الفورية للمداولات، ونتيجتها المتمثلة في التنفيذ السريع للاتفاقات، حل مشكلة غياب الثقة. كما ستمكّننا من الانتقال إلى حوار أكثر انفتاحًا بين الجانبين بشأن قضايا يحددها الطرفان. ولن تقربنا

سوى خطوات مثل هذه من تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

السيد دجدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفيدة.

بعد الأحداث المأساوية المرتبطة بمسيرة العودة، أصبح قطاع غزة مرة أخرى مسرحا لاشتباكات عنيفة في أعقاب سلسلة من الهجمات الإسرائيلية التي نُفذت ردا على إطلاق عشرات من قذائف الهاون والصواريخ على إسرائيل من القطاع الفلسطيني. ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق حيال دورة العنف الجديدة هذه، التي تهدد بإغراق المنطقة برمتها في الفوضى. كما أننا ندين دون تحفظ أعمال العنف هذه ونطالب مختلف الأطراف بالموافقة على وقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم. كما يحث بلدي أطراف النزاع على الدخول في حوار بناء لإيجاد حل سياسي للأزمة التي عانت منها المنطقة لعقود.

ولن تمل كوت ديفوار من ترديد أنه لا بديل عن تحقيق السلام، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتؤكد كوت ديفوار من جديد موقفها المبدئي المتمثل في أن الحوار ذا المصداقية والمفاوضات السياسية بين الطرفين هما السبيل الوحيد للتوصل إلى حل ناجع يقوم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الطرفين. ولذلك، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على أن يواصل دون كلل بذل جهود الوساطة في سياق استئناف العملية السياسية بين الطرفين، من أجل جعل حل الدولتين واقعا ملموسا، على نحو يصب في مصلحة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ويأسف وفد بلدي لعدم وجود آفاق سياسية لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ونشعر بقلق خاص إزاء اندلاع أعمال العنف التي نشهدها للأسف في قطاع غزة، والتي يرجع استمرارها لحد كبير إلى الوضع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي يتضرر بشدة من الحصار القائم وبطالة الشباب ونقص المياه والكهرباء والأدوية. ولذلك، من المهم أن يكثف المجتمع الدولي جهوده الرامية لتنفيذ مشاريع واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الحالة الإنسانية، ولكن أيضا تحقيق التنمية الاقتصادية لقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، يسلط هذا الوضع الضوء على الحاجة إلى مواصلة الحوار الفلسطيني – الفلسطيني من أجل تنفيذ اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بين حركتي حماس وفتح. وسيسمح ذلك بالعودة الفعالة للسلطة الفلسطينية وسيطرتها الكاملة على قطاع غزة من أجل تحسين تلبية الاحتياجات الإنسانية والأمنية للسكان هناك.

في الختام، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما هدف تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط ويؤكد من جديد استعداده للعمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر نداءنا للطرفين بالامتناع عن أي أعمال العنف سيكون من شأنها القضاء على أي أمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي دام طويلا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، تود بوليفيا أن تشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية، وكذلك على عمله النشط في مثل هذه الحالة الصعبة والمعقدة. وبالإضافة إلى ذلك، نشكر وفد الولايات المتحدة على دعوته إلى عقد جلسة اليوم. ونعتقد أن الحالة في فلسطين مسألة ذات أولوية، وينبغي أن تكون كذلك بالنسبة لمجلس الأمن، وأعتقد أننا لم نعقد اجتماعات كافية، وبالتأكيد لم نحقق ما يكفي من النتائج بشأنها.

وتدين بوليفيا، اتساقا مع سياستها السلمية، بشكل قاطع الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية بجميع أشكالها ومظاهرها وتعتبرها غير مبررة، بغض النظر عن دوافعها وعن مكان ووقت ارتكابها وعن الجهة التي ترتكبها. كما ترحب

بوليفيا بالجهود التي تبذلها مصر للسعي إلى وقف إطلاق النار في غزة. وندعو حكومة إسرائيل إلى التصرف وفقا لذلك وإلغاء قرارها بمواصلة القصف والغارات الجوية.

وكما ذكر العديد من أعضاء المجلس بالفعل، فإن هذا الوضع لا يوجد في فراغ. والتصعيد الأخير في أعمال العنف الذي نشهده لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة الأزمة الإنسانية في غزة. ولا يزال أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون من دون خدمات أساسية، ويعانون من انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من ٢٢ ساعة في اليوم، ومن اكتظاظ المستشفيات والانتظار لفترات طويلة للحصول على الرعاية الصحية، ومن نقص الأدوية ونقص المياه الصالحة للاستهلاك الآدمي، في جملة أمور، نتيجة ١١ عاما من الحصار المنهجي عن طريق البحر، و ١١ سنة من الحصار المنهجي عن طريق البر، و ١١ سنة من منعهم من العودة إلى ديارهم.

وبوصف إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فإنها ملزمة بالامتثال التام والدقيق لالتزاماتها القانونية المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وأن تستأنف دون المزيد من التأخير فتح المعابر لتدفق المعونة الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص. وفي هذا الصدد، نطالب الطرفين بالامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واحترامهما، بما في ذلك حماية المدنيين. ولذلك، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد مشروع القرار الذي اقترحه الوفد الكويتي، والذي يهدف إلى اعتماد تدابير مناسبة لضمان أمن ورفاه المدنيين وحمايتهم.

ونلاحظ بقلق بالغ أن أجواء العنف في المنطقة قد تفاقمت بشكل مثير للقلق خلال الأسابيع الأخيرة. وقد حذر السيد ملادينوف باستمرار ومرارا مجلس الأمن من أننا على شفا صدام لا يمكن التنبؤ بعواقبه. وقد تفاقم هذا بالطبع جراء القرار الأحادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس، انتهاكا لمختلف قواعد القانون الدولي. وبالنسبة لأولئك الذين أصابهم النسيان، فقد أسفر آخر اشتعال للموقف في غزة، في عام ٢٠١٤، عن مقتل ٤٦٢ ١ من المدنيين الفلسطينيين، من بينهم ٥٥١ طفلاً، وجرح ٢٠٠ ١١ فلسطيني، من بينهم ٤٠٠ ٣ طفل. وهذا يعني أنه إذا لم نتذكر ما حدث، فإننا سنكرر حتما واقعه المرير.

إننا نكرر مرة أخرى رفضنا لخطط الاستيطان الإسرائيلية وسياساتها التوسعية، التي تشكل انتهاكا صارخا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبناء على ذلك، نود أن نؤكد مرة أخرى أن السبب الجذري للحالة في الأراضي المحتلة في فلسطين، والذي يستحق بالطبع أن نكرره، هو الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي. ونؤكد من جديد قناعتنا بأن الحل الوحيد في الأجل الطويل يتمثل في حل الدولتين، والذي سيتم بمقتضاه في النهاية إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات المجلس والجمعية العامة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الدقيقة وعلى عمله الدؤوب في ظل ظروف صعبة للغاية.

وكما قال السيد ملادينوف فإن أحداث الأمس تبين مرة أخرى مخاطر التصعيد الكبيرة في غياب إحراز تقدم في الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية. إنَّ الحالة الراهنة، ببساطة، ليست مستدامة. سأركز، في ذلك السياق، على ثلاث مسائل – أولا، تصعيد يوم أمس؛ وثانيا، الأزمة في غزة؛ وثالثا، التطورات في الضفة الغربية.

بالنسبة لنقطتي الأولى، فإن التصعيد الذي شهدناه بالأمس، في الساعات الأولى من يوم ٢٩ أيار/مايو، قامت جماعات

إرهابية فلسطينية بإطلاق صواريخ وقذائف هاون باتجاه إسرائيل. وقد سقطت تلك الصواريخ وقذائف الهاون على مناطق مدنية، وفي ملاعب لرياض أطفال، كما سبق وأشار آخرون إلى ذلك. ولحسن الحظ، لم يصب أحد بأذى. إن مملكة هولندا تدين هذه الهجمات العشوائية من غزة على إسرائيل. إن هذه الهجمات، كما قال زميلنا السويدي للتو، غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. وقد كانت الهجمات بالصواريخ ومدافع الهاون بداية ليوم من الهجمات والهجمات المضادة - الأكثر كثافة منذ الأعمال القتالية في ٢٠١٤.

وقد أظهرت أحداث الأمس مرة أخرى مدى هشاشة الحالة ومدى السرعة التي يمكن للأمور أن تخرج بها عن نطاق السيطرة. وقد جاءت أحداث الأمس في أعقاب أسابيع من الاحتجاجات، مع الإعلان عن المزيد من الاحتجاجات. يجب علينا أن نمنع تجدد التصعيد وتزايده. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى ممارسة ضبط النفس ومنع الحوادث التي تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء للخطر. فالمدنيين على جانبي السياج الحدودي مع غزة لا ينبغي لهم أن يعيشوا في خوف.

وذلك يقودني إلى النقطة الثانية، الأزمة في غزة، التي نوقشت مؤخرا في هذه القاعة في مناسبات عديدة. إننا نرحب بتوافق الآراء في المجلس بأن الوضع مقلق للغاية وبحاجة إلى معالجة. ويتمثل التحدي الماثل أمامنا الآن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يتصرف.

ونحن نرحب بمبادرة السيد ملادينوف بوضع خطة لتسريع مشاريع المياه والطاقة والصحة التي تشتد الحاجة إليها. ولكي ينجح ذلك النهج، هناك حاجة إلى تضافر الجهود المشتركة للمجتمع الدولي ولتعاون جميع الأطراف. ولا ينبغي التعامل مع الأزمة كذريعة لتأخير اتخاذ المزيد من الإجراءات. بل إنها على العكس من ذلك، تشكل سببا إضافيا لمضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية على الأرض.

ونكرر تأييدنا، في ذلك الصدد، لإصدار بيان عام مناسب من المجلس بشأن الأزمة الحالية. وترحب مملكة هولندا بالمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء لمعالجة أجزاء من المعضلة. إننا نشكر الكويت على وجه الخصوص على جهودها في ذلك الصدد. وينبغي لنا أن نكون قادرين على التوصل إلى بيان يلبي شواغلنا المشتركة.

ويلزم التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة الإنسانية من أجل أمن المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتدعم مملكة هولندا المبادرات المصرية لتحقيق عودة السلطة الفلسطينية كحكومة شرعية في غزة، ونرحب بدور مصر البناء في الحفاظ على الهدوء بين الطرفين.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة، بشأن التطورات المثيرة للقلق في الضفة الغربية. إن مملكة هولندا تشعر ببالغ القلق إزاء اعتزام السلطات الإسرائيلية إنفاذ هدم كل الهياكل في مجتمع خان الأحمر المحلي. وتشدد مملكة هولندا على أن المنطقة جيم تكتسي أهمية حاسمة لبقاء دولة فلسطينية في المستقبل في سياق حل الدولتين. ونذكر بأن هدم ومصادرة المنازل والأصول الإنسانية وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

وتدين مملكة هولندا الخطط المعلنة للموافقة على عمليات توسع جديدة في المستوطنات. إن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني بموجب القانون الدولي. وسيظل يشكل عقبة في طريق السلام، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وختاما، لقد بين لنا هذا الأسبوع أنه تم اتخاذ خطوات على الجانبين كليهما من شأنها أن تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. فأحداث هذا الأسبوع تذكرة تبعث على القلق بأن

الوضع الراهن الحالي غير قابل للاستمرار. إننا ندعو جميع الأطراف إلى عكس مسار هذه الاتجاهات واتخاذ خطوات إيجابية تسهم في إمكانية تحقيق سلام مستدام. وندعو جميع الأطراف إلى جعل حل الدولتين أمرا ممكنا.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يشكر وفد بلدي الولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة الهامة. كما إننا نعرب عن تقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لقد ظلت غينيا الاستوائية ترصد بقلق بالغ تصعيد العنف والخطاب في المنطقة. إننا ندين جميع أشكال العنف من أي طرف. وندين جميع الهجمات ضد المدنيين – بأي شكل كانت – ونعتبرها بغيضة وغير مقبولة.

وترحب غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، بجهود جمهورية مصر العربية للتوسط في التوترات التي نشأت بين القوات الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. ويؤسفنا أنه على الرغم من النداءات المتكررة من أعضاء مجلس الأمن والأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق، علاوة على الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، توجب علينا أن نجتمع مرة أخرى اليوم بسبب أعمال العنف ذاتها.

اليوم، كما فعلنا على مدى الأسبوعين الماضيين، نناقش العنف في غزة. في الأسبوع الماضي، نبهنا السيد ملادينوف إلى إمكانية انهيار غزة. وللأسف، نحن الآن نواجه تبادل الهجمات بين الطرفين، بدلا من التوسط للتوصل إلى حل للوضع.

ويدعو وفد بلدي مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تفاقم الحالة المعقدة أصلا. إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تدعو دائما إلى حل تفاوضي لأي نزاع أو أي مشكلة قد تنشأ، مهما بلغت صعوبتها أو تعقيدها. وموقف حكومة بلدنا لا يختلف في هذه الحالة. لذلك، فإننا ندعو الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لتطبيع الحالة وتخفيف معاناة السكان المدنيين.

ومن الأهمية بمكان التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة. كما نعتقد أنه من المهم أن يحترم الفلسطينيون ميثاق المصالحة وندعوهم إلى ذلك. لو كان ذلك قد حدث، لكانت السلطة الفلسطينية تسيطر بالفعل على قطاع غزة. وكذلك ندعو السلطات الإسرائيلية إلى استخدام القوة المتناسبة في دفاعها المشروع عن النفس.

وختاما، أعيد تأكيد موقفنا، استنادا إلى معايير ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وإعلانات الاتحاد الأفريقي ومبادرة السلام العربية، التي تشير إلى الحل القائم على وجود دولتين مستقلتين – دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية – تعيشان في سلام وأمن، مع القدس عاصمة للدولتين كليهما. ونعتقد أن الإسرائيليين والفلسطينيين وأي وسيط عادل يجب أن يحترم نتائج من ذلك القبيل. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة الجهود الرامية إلى استئناف الحوار بين الطرفين وعلى تجنب الأعمال التي يمكن أن تقوض التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص، السيد ملادينوف، على سرده لمجرى التطورات الأخيرة على الأرض. وتدين بولندا بأشد العبارات الهجمات الصاروخية التي تستهدف المجتمعات المدنية في جنوب إسرائيل، التي تقوم بها الجماعات المقاتلة من قطاع غزة.

وليس هناك أي مبرر لأعمال العنف العشوائية المتعمدة ضد السكان المدنيين تحت أي ظروف، وهي مرفوضة ويجب أن

تتوقف وألا تتكرر أبدا مرة أخرى. إن لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني الحق في العيش في سلام وأمن.

ونتفق مع المنسق الخاص ملادينوف على أن مثل هذه الهجمات تقوض الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في غزة. ونحث الطرفين بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أفعال قد تؤدي إلى تفاقم الحالة أو تعرّض سلامة المدنيين للخطر.

وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة حماية المدنيين، وخاصة الأطفال. وفي ذلك الصدد، نكرر مناشدتنا جميع الأطراف أن تتقيد بشكل صارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته. ونود أيضا أن نشكر الكثيرين من أعضاء المجلس الذين دافعوا من حيث المبدأ عن الحقيقة وأثبتوا أن لديهم ذاكرة بعيدة المدى وتتجاوز مجرد الساعات الأربع والعشرين الماضية.

وما برحنا نناشد أعضاء المجلس مرارا وتكرارا للتصرف بمسؤولية وفي اتساق بالتزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعديد من قرارات المجلس نفسه، للتصدي لهذه الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وليس هذا اليوم مختلفا عن غيره ما دمنا نواجه أزمة حماية عميقة وطويلة الأمد، وأزمة حقوق إنسانية وأزمة عدالة، بما لها من آثار مدمرة على شعبنا.

ونجتمع مرة أخرى في هذه القاعة بعد أسبوعين من مذبحة ١٤ أيار/مايو التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وعقب وابل من الضربات العسكرية الإسرائيلية على غزة خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، ما أدى إلى زيادة حدة التوترات المثيرة للقلق، الأمر الذي يعجل بضرورة كبح جماح الحرب الإسرائيلية ونزع فتيل الأزمة الحالية.

ويجب علينا – في مواجهة احتمال خطوة أخرى من أعمال العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة المحتل والمحاصر – توجيه النداء نفسه الذي وجهناه قبل أسبوعين (انظر S/PV.8256) وفي جميع المنعطفات السابقة: إننا نحث المجلس على العمل الآن لنزع فتيل هذا الوضع الخطير، وتفادي الانزلاق نحو المزيد من العنف والفوضى ومنع السلطة القائمة بالاحتلال من المزيد من إرهاب السكان المدنيين الفلسطينيين وتهديد حياة المدنيين الأبرياء.

وندعو المجلس مرة أخرى إلى العمل لإنقاذ أرواح المدنيين والتصدي لمثل هذه التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وندعو المجلس إلى حماية العُزّل والالتزام الثابت بتعزيز القانون الدولي، مسترشدا في ذلك ببوصلة أخلاقية ثابتة وألا يقع فريسة للخطاب الخبيث الذي ما برح يزج بنا إلى حافة الحرب والإحباط، وبذل جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل لهذا الظلم المروع.

ونعرب عن رفضنا القاطع لذلك الخطاب الذي تدفع به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي ما زالت مستمرة في محاولاتها الرامية إلى طمس وتشويه الحقائق التي نواجهها، وتصوير نفسها مرارا وتكرارا بوصفها الضحية على الرغم من أنها الطرف المحتل الظالم والمعتدي، وقد جعلت نفسها قاضيا وهيئة المحلفين والجلاد للشعب الفلسطيني في الوقت نفسه –منتهكة بذلك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالمثل بسلطة ومصداقية مجلس الأمن.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الرسائل القوية إلى تعزيز الجهود المبذولة لكفالة التوصل إلى وقف إطلاق النار بهدف

إنقاذ أرواح المدنيين وتجنيب شعبنا المزيد من المعاناة وشهر رمضان آخر مفعم بالأسى واليأس. ويحدونا الأمل في وقف إطلاق النار، ونثني على الجهود الجادة التي تبذلها مصر في ذلك الصدد، فضلا عن جهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

ونأمل أن يسود العقل والضمير. فلا يمكننا التصرف وكأن المزيد من التصعيد وتدهور الحالة أمر لا مفر منه، لأنهما ليسا كذلك. بل يجب علينا العمل لتجنب أسوأ السيناريوهات المحتملة، نظرا لأنها تنطوي على مخاطر هائلة.

وقد أنشأ المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، الأدوات والقوانين منذ أمد بعيد بهدف منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن ضمان حماية المدنيين. لقد فات الأوان على استخدام تلك الأدوات وتطبيق تلك القوانين عندما يتعلق الأمر بفلسطين. ويجب وضع حد للاستثنائية والإفلات من العقاب الممنوحين لإسرائيل منذ أمد طويل.

لقد حان الوقت لوقف الذرائع القائلة بعدم ملاءمة الوقت لاتخاذ الإجراءات اللازمة، في حين يستمر التغاضي عن جرائم إسرائيل وتيسير تهربها من المساءلة، في حين ما تزال الكثير من أرواح البشر في خطر، بل يتعرض للخطر وجود أمة برمتها. وقد حان الوقت لأن يعمل مجلس الأمن على ضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ما دام هذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض وغير المشروع مستمرا، وما دامت تنتهك حقوقهم، بما في ذلك حقوق اللاجئين.

وليس مشروع القرار المعروض على أعضاء المجلس من قبل أشقائنا في الكويت، بصفتها ممثلة للأمة العربية في المجلس، سوى خطوة أولى متواضعة في ذلك الصدد، ونحث الجميع على تأييده. وليس هناك ما يبرر استمرار وقوف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي، وألا يفعل سوى الإعراب عن أسفه، في حين ما تزال حقوق شعبنا وسلامته ورفاهه وكرامته تنتهك بشكل صارخ ومنظم بما يرقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وكما قال العديد من أعضاء المجلس، فقد حان الوقت لمعالجة الأسباب الجذرية والكامنة لهذه الحالة بدلا من مجرد الأعراض أو بعض الأحداث الانتقائية. وقد أُعلن مرارا وتكرارا في هذه القاعات أن قضية فلسطين لا تزال محك اختبار لمدى فعالية سلطة القانون الدولي والنظام الدولي، ولأن الفشل في إيجاد حل عادل لها ما يزال وصمة على جبين المجتمع الدولي. وقد حان الوقت لجبر ذلك الظلم التاريخي.

ويجب تعلُّم تلك الدروس القاسية المستفادة من الماضي اليوم. ولا يمكن أن يكون الجبر عادلا وشاملا ودائما كما ينبغي إلا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي الطويل الأمد، ولا يمكن فصله عنهما بطريقة مسيسة ومتحيزة.

ولم نُدعَ للحضور إلى هذه القاعة اليوم إلا بسبب الخطأ المستمر المتمثل في فصل هذه التطورات من أسبابها الجذرية والحقيقة التي هو وجود الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار ونزع أراضي الشعب الفلسطيني بأكثر الوسائل قوة وقمعا في انتهاك خطير للقانون الدولي. وكثيرا ما يقترن ذلك الفصل بمحاولات خاطئة، بما في ذلك الدعاية المغرضة من جانب إسرائيل التي تصف الحالة بالإرهاب مع تحريف الحقائق تماما وتقويض الجهود المبذولة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الدول المعنية والأمم المتحدة بهدف التصدي للعديد من المسائل الخطيرة المعروضة علينا.

إن الاتهامات بالكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين، للأسف، ليست جديدة في هذه القاعة، ولن يؤدي النفاق الذي نراه اليوم إلا إلى تعزيزها، وأقصد بذلك جمعنا هنا لمناقشة الغارات الجوية الإسرائيلية الأخيرة والهجمات الصاروخية من غزة في حين أن الأحداث الخطيرة التي سبقت ذلك، والتي ربما ستأتي بعده، لم تتم معالجتها حتى الآن مع استمرار حالة الشلل في المجلس، والتي تمنعه بالتالي من الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الصعب فهم المحاولات الرامية إلى استصدار رد فعل من المجلس على أحداث الأمس، وكأن تلك الأحداث بطريقة ما غير مرتبطة بتلك التي سبقتها، بما في ذلك عندما عرقل أحد أعضاء المجلس على عجل ثلاث محاولات سابقة بقيادة أشقائنا الكويتيين، لاستصدار رد ملائم من المجلس على قتل وجرح وتشويه المدنيين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ولعل البعض قد نسي ذبح المدنيين الفلسطينيين العزّل، بمن فيهم الأطفال الأبرياء، الذي ارتُكب في ١٤ أيار/مايو – وهو نفس تاريخ النقل الاستفزازي وغير القانوني لسفارة الولايات المتحدة إلى القدس. وربما نسوا أن الجنود الإسرائيليين الرابضين على حدود غزة أطلقوا النار عمداً على المحتجين السلميين من على بعد مئات الأمتار في استعراض للقوة على نحو جبان وعقابي، استهدف بشكل جلي التسبب في الأذى البدني والموت وبث الخوف والرعب بين السكان.

ولكننا لم ننس، كما هو حال الأسر التي هي في حالة حداد اليوم وستظل في حداد أبدي، ١١٨ فلسطينياً قتلوا، من بينهم ١٥ طفلاً، منذ بدأت احتجاجات مسيرة العودة الكبرى يوم ٣٠ آذار/مارس. ولم ينس ذلك الآلاف الذين أصيبوا بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. إن عددهم يبلغ على الأقل ١٣ ٠٠٠ مدني، بمن فيهم أطفال ونساء وعاملون طبيون وصحفيون، ومن بينهم آلاف لا يزالون في حاجة إلى الجراحة والعلاج الطبي، ومئات أصيبوا بإعاقات مدى الحياة.

لقد كانوا يناشدون العالم سماع صوتهم واحترام حقوقهم الإنسانية ووضع حد للعزلة البائسة والخراب المفروضين عليهم منذ أكثر من عشر سنوات جراء الحصار والحروب الإسرائيلية والأزمة الإنسانية الوخيمة التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. غير أن إسرائيل اختارت إسكاتهم، وقررت على النحو المعتاد الرد بالبطش باستعمال القوة الفتاكة والعشوائية ضد الآلاف من المتظاهرين المدنيين المسالمين وإشعال فتيل دوامة أخرى من العنف.

ويظلّ شعبنا ثابتاً وصامداً بشجاعة في مواجهة كل ذلك. غير أن الحصار الإسرائيلي الخانق استنزف قدراته على التكيف وزاد من يأسه. إن معاناتهم مستمرة بطرق شتى مؤلمة، إذ لا يزالون محرومين من أبسط احتياجات الحياة – وهذه تذكرة دائمة بقسوة الاحتلال وإجرامه. فلا تقللوا من شأن معاناتهم: فهي عميقة وصادمة ولا تطاق. إنها الحاضنة التي تولّد الغضب والمرارة وتتلاشى فيها الآمال، لا سيما بين الشباب، في مستقبل أكثر سلاما وعدلا في ظل الغياب السافر للمساءلة وعدم وجود وسائل انتصاف حقيقية لمحنتهم، بما في ذلك في الأجل القريب بإنهاء الحصار العقابي واللاإنساني من جانب إسرائيل.

إن هذه هي خلفية وسياق التطورات الأخيرة. فأحداث الأيام الماضية لم تقع في فراغ. ودورة العنف الأخيرة قد جرى تأجيجها والتحريض عليها بفعل سلسلة من الاعتداءات والخطابات الإسرائيلية، لا سيما اعتبارا من يوم ٣٠ آذار/مارس فصاعداً، بما في ذلك المذبحة التي وقعت في ١٤ أيار/مايو وقتل ثلاثة فلسطينيين آخرين على يد القوات الإسرائيلية في ٢٨ أيار/ مايو، قبيل تصعيد الأمس.

ونكرر ما أكّدته مراراً القيادة الفلسطينية، بما في ذلك الرئيس محمود عباس: نحن لا نتغاضى عن أعمال العنف ضد المدنيين ونرفضها وندينها جميعها. ويجب احترام القانون الدولي من قبل الجميع وفي جميع الظروف. وأتحدّى من يتذكرون ما حدث قبل ٢٤ ساعة أن يكرروا نفس الالتزام بإدانة قتل المدنيين من جميع الأطراف لأي سبب كان، ليشمل ذلك أيضاً المدنيين الفلسطينيين. وليست لدينا أي مشكلة على الإطلاق بخصوص تطبيق القانون الدولي على حالتنا، ما دام سيُطبّق بالتساوي وبإنصاف واتساق وبحكمة في جميع الأوقات، وليس بصورة انتقائية ولا كوسيلة لإعفاء إسرائيل من القانون وتبرئتها

من جرائمها، بينما تتلاعب بالقانون ليلائم خطابها المشوه ومطالباتها غير القانونية.

وفي الوقت نفسه، نواصل الإصرار على أن لجميع الشعوب الحق في التماس الأمن وهي تستحقه. ولا يمكن لإسرائيل المطالبة بالحق الحصري في الأمن؛ فالشعب الفلسطيني أيضاً له الحق في الأمن. ولا يمكن أن نُستبعد من ذلك. وفي الوقت الراهن، لا ينعم بالأمن سوى الإسرائيليين ولا يحق لنا أن نتمتع به على الإطلاق. وينبغي أن يكون الأمن للجميع، بما في ذلك الفلسطينيون. والمحاولات الرامية إلى تبرير الأعمال غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بذريعة الأمن غير مقبولة على الإطلاق. وبالمثل، نرفض رفضاً قاطعاً المحاولات الرامية إلى تأطير هذه المسألة على أنها مسألة إرهاب. وينبغي ألا تُطمس الخطوط الفاصلة بين الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول لضمان الأمن، وفقاً للميثاق والقانون الدولي، من جهة، والإجراءات التي تنتهك القانون وحقوق الإنسان الأساسية وتشكل جرائم حرب، من جهة أخرى.

وفي مواجهة هذا الواقع، سنستمر في جهودنا الرامية إلى تأمين الحماية للشعب الفلسطيني من أجل ضمان سلامته ورفاهه، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونناشد أعضاء المجلس النظر بشكل إيجابي في مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً، بهدف تلبية احتياجات الحماية لشعبنا المحتل والمحاصر.

وبينما نواصل مساعينا في هذا الصدد، إلى جانب جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل، بموجب التزاماته القانونية وقراراته وتعهداته، لمعالجة الأزمة وتعزيز إيماننا بالقانون الدولي، بما في ذلك حماية الفئات الأكثر ضعفاً بيننا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية، وكذلك السفيرة هيلي والولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن.

إنه ليس أمرا شائعا أن يدعو المجلس إلى عقد جلسة طارئة عقب استفزاز من جانب حماس؛ وجلسة اليوم تمثل خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح. ولكننا اليوم بحاجة إلى اتخاذ إجراء. ويجب أن يغتنم المجلس الفرصة المتاحة له.

وردا على أشرس هجوم من جانب حماس والجهاد الإسلامي منذ عملية ''الجرف الصامد'' لعام ٢٠١٤، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءين حاسمين هما: أولا، إدانة حماس لما ترتكبه من جرائم حرب ضد الإسرائيليين والفلسطينيين، وثانيا، اتخاذ قرار بتسمية حماس كمنظمة إرهابية، تماما كما فعل مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

فلنستعرض الوقائع. على مدار الـ ٢٤ ساعة الماضية، أطلقت حركتا حماس والجهاد الإسلامي قرابة ٢٠٠ من الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة على البلدات والقرى الإسرائيلية القريبة. وبدأ الإرهابيون هجماتهم يوم الثلاثاء، فيما كان الآباء يعكفون على تجهيز أطفالهم الصغار لبدء اليوم الدراسي.

وسأشاطر المجلس مثالا تقشعر له الأبدان. خلال الهجوم، انفجرت قذيفة هاون في فناء روضة أطفال وألحقت أضرارا بالمبنى. وبمحض الصدفة، كانت روضة الأطفال خالية ولم يصب أحد. ولكن هذا الهجوم جريمة حرب. لقد كان الهدف المتعمد للإرهابيين هو قتل المدنيين.

وحذرنا المجلس من نوايا حماس المرة تلو الأخرى. وأوضحنا الخطر الوشيك الذي تشكله أعمال الشغب المنسقة والعنيفة التي

تدبرها حماس بمحاذاة السياج الأمني. فقد حاول الغوغاء، الذي تحرضهم حماس وتدفع لهم الأموال، اختراق السياج بالقوة وفتحوا النار على جنودنا وفجروا متفجرات. بل إن إرهابيي حماس أضرموا النار في معبر كيريم شالوم (كرم أبو سالم) الحدودي المدني، وهو معبر مخصص للأغذية والسلع الإنسانية المتجهة إلى غزة.

والهجمات الأخيرة التي وقعت خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية – إطلاق القذائف والصواريخ على مواطنينا وتدمير الهياكل الأساسية الرئيسية للكهرباء الخاصة بغزة – تؤكد فحسب تحذيراتنا التي لا تُحصى من أن حماس لا هم لها سوى بث الخوف في قلوب الإسرائيليين، بيد أنها لا تعير سوى أدنى اهتمام للفلسطينيين الذين تسيطر عليها في غزة.

وردا على هذه الهجمات الإرهابية، استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي الهياكل الأساسية الإرهابية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي. كما دمر نفقا تستخدمه حماس لشن هجمات إرهابية، وهو النفق العاشر الذي يتم اكتشافه في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي هذا النفق، الذي كانت بدايته في غزة ويمر عبر مصر وينتهي في جنوب إسرائيل تماما، بالقرب من معبر كيريم شالوم (كرم أبو سالم) المدني. وعلى غرار جميع أنفاق حماس التي تُستخدم في أغراض إرهابية، كان الهدف من ذلك النفق أيضا التسلل إلى إسرائيل وإلحاق الأذى بأكبر عدد ممكن من المدنيين. ولكن كان ثمة غرض ثان لهذا النفق، هو تهريب الأسلحة من غزة إلى مصر.

ولا ينبغي تجاهل دور إيران في هذه الاضطرابات الأخيرة. فالأموال الإيرانية هي التي تُستخدم لدفع أموال لمثيري الشغب من حماس بمحاذاة السياج، والصواريخ الإيرانية هي التي تُطلق على مدننا. وكما هو الحال في سورية لبنان، أينما كان هناك إرهاب وعنف في منطقتنا، سنجد إيران. ولا تختلف حماس عن ذلك. وأيا كانت الوسيلة التي تختارها، سواء كانت التفجيرات الانتحارية أو أعمال الشغب عند السياج أو الصواريخ والقذائف، فإن حماس لا تتوانى عندما تتاح لها فرصة لإلحاق الأذى بالأبرياء. وهذه أيديولوجية مثيرة للغثيان.

إننا أمام وضع في غاية الوضوح. لقد فكت إسرائيل ارتباطها مع غزة في عام ٢٠٠٥، كما دأبت على تذكير المجلس. وأمسكت حماس بزمام الأمور في العام التالي. ومنذ ذلك الحين، لم تفعل شيئا سوى ترويع إسرائيل وإطالة أمد معاناة سكان غزة. ودعونا لا ننسى أيضا أن حماس تواصل احتجاز جثتي الجنديين الإسرائيليين، هادار غولدين وأورون شاؤول، وتحتجز اثنين من المدنيين الإسرائيليين، هما أفيرا منغيستو وهشام السيد. ولن يهدأ لنا بال حتى نعيدهم إلى الوطن.

وأود أن أذكر المجلس بأن الحالة في غزة اليوم هي نتيجة مباشرة لرفض حماس نبذ العنف. كما أود أن أذكره بأن شروط المجموعة الرباعية، التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، واضحة جدا بشأن الحاجة إلى نبذ العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف.

لقد قلنا مرارا وتكرارا: إذا لم يكن هناك إرهاب، لما كانت هناك قيود، وسيكون سكان غزة هم أكبر المستفيدين. وحتى اليوم، عندما يدعو منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إلى تنفيذ مشاريع مدنية في غزة، فإن حماس هي التي تدمر تلك الآفاق. وإسرائيل تعلق أهمية كبيرة على الجهود الدولية المبذولة لمساعدة اقتصاد غزة وتنميتها.

وتدمر حماس الهياكل الأساسية المدنية لأنها لا تريد أن يعيش سكان غزة في سلام. ولم تتوقف حماس عن شن هجمات إرهابية على إسرائيل والفلسطينيين في غزة، وما حدث خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية لا يختلف عن ذلك.

ولا يوجد تماثل أخلاقي؛ ولا توجد حتى مسألة أخلاقية. ويقوم بعض أعضاء المجلس المغرضين بتعميم مشروع قرار مخجل،

لا يذكر حماس حتى. انظروا إلى المشروع: إن الفكرة القائلة بإمكانية مكافأة حماس على عنفها باتخاذ قرار يدين إسرائيل سخيفة.

ويتعين على كل عضو في المجلس أن يسأل نفسه عن كيف يمكن له دعم مشروع قرار يدين إسرائيل ولكنه لا يذكر حماس ولو حتى مرة واحدة. وينبغي للأعضاء قراءة المشروع الليلة؛ فهم سيصوتون عليه. ولربما كان بوسعهم مساعدتي في العثور على كلمة "حماس" في النص. كم مرة جرى ذكر إسرائيل؟ لم يرد ذكر حماس ولا حتى مرة واحدة. يا له من نفاق.

وإذا لم تصدر هذه الهيئة إدانة واضحة لحماس، فإن ذلك سيثير تساؤلا عما إذا كانت هذه الهيئة قادرة على حماية حياة الأبرياء من الإرهاب. وتتمثل الخطوة الرئيسية في التسليم بالواقع: إن حماس منظمة إرهابية، لا أقل من ذلك. ويجب على مجلس الأمن تسمية المنظمات الإرهابية بمسمياتها. ومن شأن تسمية حماس كمنظمة إرهابية أن يمكن المجلس من فرض جزاءات على قادتها وأعضائها وكل شخص أو كيان يرتبط بها. وهي تسمية من شأنها أن تؤدي إلى إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح.

وقد حان الوقت للمجتمع الدولي لمكافحة حماس بنفس الأدوات والقوة اللتين يستخدمهما ضد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. وأود أن أكون واضحا: إذا لم يكن بوسع الأطفال الإسرائيليين النوم ليلا في هدوء، فإن إرهابيي غزة سيشعرون بقوة جيش الدفاع الإسرائيلي. ونحن لن نسمح لأحد بإيذاء مواطنينا، وسنقوم بكل ما يلزم للدفاع عنهم.

ونطلب إلى مجلس الأمن التحلي بالشجاعة والوضوح الأخلاقي اللازمين لاتخاذ الإجراءات التالية: إدانة حماس وتسميتها كمنظمة إرهابية باعتراف الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.